Mission permanente de l'Etat du Koweït

auprés de l'Office des Nations Unies

Genéve

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

The Office of the High Commissioner
for Human Rights
Palais des Nations
1211 Geneva 10

M ٨٣٢ / 2022

The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, and has the honor to refer to the Human Rights resolution 50/9 entitled "Human Rights and climate change", which in its paragraph 17 requested the Secretary General to consult Member States and other relevant stakeholders in order to prepare and submit to its fifty-third session a report on the adverse impact of climate change on the full realization of the right to food.

The Permanent Mission of the State of Kuwait consequently is sending inputs from the Environment Public Authority in response to your questionnaire received on the 4th of October 2022.

The Permanent Mission of the State of Kuwait avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 22 December

SM/rs

MISSION PERMANENTE DE L'ETAT DU KOWEIT GENÈVE

OHCHR REGISTRY

27 DEC. 2022

Recipients : T. Augustin / B. Schaller
P.T.D

Enclosure .....

2. Avenue de l'Ariana, 1202 Genève
Tél. : 022/918 01 00 - Fax : 022/740 21 55 - info@kuwaitmission.ch - www.kuwaitmission.ch

استبيان يتعلق بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 9/50
بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ

1-يرجى وصف من خلال أمثلة وقصص ملموسة كيف يؤثر تغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء الكافي في بلدكم.

تسعى دولة الكويت إلى التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ لتعزيز وحماية مواردها الطبيعية وتحقيق معايير التنمية المستدامة، حيث تعمل جاهدة للتكيف مع آثار تغير المناخ من ارتفاع في درجات الحرارة وشح الأمطار وارتفاع في مستوى سطح البحر وقلة مصادر المياه وتزايد شدة العواصف الترابية وتأثيراتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

وكل هذه العوامل بالإضافة إلى المناخ الصحراوي لدولة الكويت والتربة الجافة تؤثر على عمليات الزراعة التي توفر الغذاء الكافي للمواطنين.

2-يرجى توفير ملخص حول أي معلومات ذات الصلة تجسد كيف ان تغير المناخ يؤثر بشكل سلبي على العمال الكامل للحق في الغذاء مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز، بما في ذلك الاشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز.

تسعى دولة الكويت إلى التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ لتعزيز وحماية مواردها الطبيعية وتحقيق معايير التنمية المستدامة، حيث تعمل جاهدة للتكيف مع آثار تغير المناخ من ارتفاع في درجات الحرارة وشح الأمطار وارتفاع في مستوى سطح البحر وقلة مصادر المياه وتزايد شدة العواصف الترابية وتأثيراتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

وكل هذه العوامل بالإضافة إلى المناخ الصحراوي لدولة الكويت والتربة الجافة تؤثر على عمليات الزراعة التي توفر الغذاء الكافي للمواطنين

من الآثار السلبية لتغير المناخ العواصف الترابية والتي قد تعوق عمليات الزراعة والواردات الخارجية من الغذاء التي تعيق الملاحة السفن والطائرات التجارية.

3-يرجى وصف أي تدبير معين اتخذته حكومتكم، بما في ذلك، السياسات أو التشريعات، أو الممارسات، أو الاستراتيجيات، تتمثل إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز نهج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، شأنها شأن الخسائر والاضرار، التي تضمن التمتع الكامل والفعال بالحق في الغذاء، كما يرجى الإشارة إلى أي آليات ذات الصلة تكفل المساءلة عن هذه الالتزامات وتشمل وسائل تنفيذها من تقرير " المساهمات المحددة على الصعيد الوطني " تم ذكر تقديم مساهمات الدولة من المشاريع للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من الاثار والتبعات السلبية لتغير المناخ والتي قد تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على الغذاء والزراعة في دولة الكويت، كما تم تقديم الخطة الوطنية للتكيف (NAP) 2019-2030 حيث تتضمن استراتيجيات متوسطة وطويلة الاجل

Geneva Mission to UN 22.12.2022 9:30 AM

لزيادة القوة والمرونة في مواجهة تحديات تغير المناخ وزيادة القدرة الوطنية على التكيف مع تغير المناخ بالدولة.

كما ان دولة الكويت في صدد اعداد خطة الاستراتيجية منخفضة الكربون 2050 ضمن قرارات مجلس الوزراء الكويتي 2021/8/23و2021/9/13، مع برنامج الامم المتحدة للبيئة وستكون هذه الاستراتيجية خارطة طريق لتقليل الانبعاثات الكربونية على المستوى الوطني بنسب تتجاوز ما اعلنت عنها دوله الكويت في وثيقة المساهمات الوطنية وهي 7.4 % والمقدمة الى سكرتارية اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ في عام 2021 ومن المتوقع ان تقدم الهيئة العامة للبيئة هذه الاستراتيجية الى مجلس الوزراء الموقر في نهاية العام الحالي.

اما الآليات ذات الصلة التي تكفل المساءلة في هذه الالتزامات فإن هذه الالتزامات طوعية من دولة الكويت اتجاه العالم لان الكويت دول نامية، اما على المستوى الوطني فأقر مجلس الأمة الكويتي قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 والمعدل بقانون رقم (99) لسنة 2015 حيث يهدف هذا القانون إلى حماية البيئة ومصادرها، ومكافحة التلوث، وتنمية الموارد الطبيعية، وحماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية، يتكون القانون من 181 مادة تتناول قضايا التنمية والبيئة، وحماية البيئة الأرضية والمائية والجوية من التلوث، والتنوع البيولوجي، والإدارة البيئية، والعقوبات والمسئولية المدنية والتعويض عن الأضرار البيئية، وأحكام عامة ذات علاقة.

كما حث قانون حماية البيئة في المادة (11) جهات الدولة ذات العالقة على وضع استراتيجيات وخطط وبرامج عمل بيئية مرتبطة في نطاق أعمالها.

وتبين مواد القانون اهتمام وتوجه الدولة إلى خفض انبعاث غازات الدفيئة كما يمهد القانون البيئي الطريق لوضع واعتماد وتطبيق استراتيجية وطنية لخفض استهلاك الدولة من الطاقة وتنويع مصادر الطاقة وخاصة زيادة نسبة الطاقات النظيفة، وذلك لتحقيق رؤية حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الراحل، حيث أعلن سموه عن سعي دولة الكويت لزيادة احتياجاتها

من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030

أما على مستوى الأمن الغذائي فقد أصدرت الدولة قوانين تختص بحظر الصيد بشكل مطلق في جون الكويت للمحافظة على التنوع الأحيائي والمخزون السمكي، وقوانين تختص بحظر الصيد لبعض الأنواع من الأسماك والروبيان في المياه الإقليمية إلا في مواسم معينة لمنع استنزاف المخزون السمكي.

4- يرجى وصف أي آليات أو أدوات متوفرة حالياً لقياس ورصد آثار تغير المناخ على الإعمال الكامل للحق في الغذاء.

- تدشين برنامج جرد انبعاثات غازات الدفيئة:

دشن برنامج جرد انبعاثات غازات الدفيئة (IPCC-2006 inventory software) بقسم رصد تغير المناخ وذلك ضمن أعمال البلاغ الوطني الثاني والتقرير الحولي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ تمهيداً للحساب انبعاثات دولة الكويت بدءا من عام 1994 حتى عام 2016.

يعتبر هذا البرنامج أساساً لبناء قاعدة بيانات خاصة بجرد انبعاثات غازات الدفيئة في دولة الكويت

Geneva UN Mission

كما يعتبر برنامج جرد انبعاثات غازات الدفيئة (IPCC-2006 inventory software) والذي أوصت باستخدامه سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، برنامج يسهل عملية حساب انبعاثات غازات الدفيئة من جميع القطاعات (الطاقة، الصناعة، الزراعة، النفايات) وذلك بتحويل غازات الدفيئة الى مكافئها من غاز ثاني أكسيد الكربون.

- برنامج نظام الجرد الوطني:

يعتبر برنامج نظام الجرد الوطني NIS – National inventory System مشروع لحصر بيانات انبعاثات غازات الدفيئة Green House Gases وذلك تحت قسم رصد تغير المناخ التابع لإدارة رصد جودة الهواء، وهو نظام يتضمن جميع العناصر اللازمة لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والقانونية والإجرائية.

يتضمن برنامج NIS على العناصر الأساسية اللازمة لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها، وقد تم تطوير هذا البرنامج تماشياً مع المنهجيات والأدوات الموضحة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)لعام 2006، حيث يسهل البرنامج عملية إدارة البيانات والوثائق لإعداد قوائم الجرد الوطنية الكاملة لغازات الدفيئة في الكويت.

ان الهدف من البرنامج هو تقديم الدعم لدولة الكويت كطرف غير مدرج في الملحق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في تجميع قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة (GHG) وفي إعداد بلاغاتها الوطنية (NC) والتقرير الحولي المحدث لكل سنتين (BUR)، كما سيساعد صانعي القرار في تطوير الاستراتيجيات الوطنية والمحلية بشأن تغير المناخ وخفض الكربون.

- قطاع الثروة السمكية والحياة البحرية:

▪أنشأت الهيئة العامة للبيئة النظام الإلكتروني لمعلومات المراقبة البيئية لحماية الحياة البحرية.

▪إنشاء قاعدة بيانات إقليمية ومركز معلومات لدعم إدارة المصايد السمكية وتطوير الحياة المائية (منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة / الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.)

▪إنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية) الهيئة العامة للبيئة.)

- قطاع الموارد المائية

▪إنشاء وتنفيذ برنامج تنمية الموارد المائية / معهد الكويت للأبحاث العلمية.

▪بناء محطات التحلية تعمل بمنهجية التناضح العكسي

▪ترشيد استهلاك المياه باستخدام التقنيات الحديثة.

▪تعريفات المياه المجمعة والحفاظ على المياه.

▪تقييم الاحتياجات التكنولوجية لموارد المياه.

▪الاستفادة من مياه الصرف الصحي الناتجة عن محطات المعالجة.

Geneva KW Mission UN 12.12.2020 ASF

- قطاع الشريط الساحلي

▪ إنشاء النظام الإلكتروني لمعلومات الرقابة البيلية للحياة البحرية بدولة الكويت) الهيئة العامة للبيئة.

▪ إنشاء نظام المعلومات الساحلية.

▪ برنامج إدارة المناطق الساحلية (الهيئة العامة للبيئة).

5- يرجى تحديد وتوفير أمثلة عن ممارسات واعدة وتحديات في تعزيز وحماية وتحقيق الإعمال الكامل للحق في الغذاء في سياق التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

- الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والمساحات الخضراء:

إن المناخ القاحل والتربة الفقيرة يعنيان أن المساحة الصالحة للزراعة في الكويت محدودة. وتسجل الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية 18,900 هكتار فقط من المحاصيل، على الرغم من أن المحاصيل توفر 56% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في الكويت (بيانات المكتب المركزي للإحصاء). وفيما يتعلق بالقيمة الحقيقية، فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً، حيث بلغت 0.53% في عام 2016 (مؤشرات البنك الدولي للتنمية) .

تتألف نظم الزراعة من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن الأعمال الزراعية المتخصصة التي تركز على زراعة نخيل التمر، والخضروات الزراعية، والخضروات في الحقول المفتوحة، والإنتاج الحيواني، وإنتاج الألبان/ الدواجن. وتختلف المزارع في الحجم والإنتاجية والربحية وإمكانية التسويق. وتستند نظم زراعة المحاصيل على الزراعة الصافية، وتوجد شواغل تتعلق بالحد من المحاصيل، وهي ناجمة أساساً عن الآفات وسوء إدارة المحاصيل وممارسات تحسين النظم.

توفر الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني حوالي 38% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في الكويت (بيانات المكتب المركزي للإحصاء). وإنتاج الثروة الحيوانية في ظل الظروف المناخية القاسية في الكويت ونقص المياه العذبة ذات النوعية الجيدة بتكلفة معقولة يجعل إنتاج الأعلاف والإنتاج الحيواني في الكويت أمرًا صعبًا، كما يتم دعم جميع الإنتاج الحيواني المحلي وخاصة صناعة الألبان، والذي يعتمد بشكل كبير على استيراد معظم الأعلاف الحيوانية، مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يتطلب دعمًا لمعظم منتجات الثروة الحيوانية المحلية للتنافس مع المنتجات المستوردة. وينتشر الرعي على نطاق واسع، حيث تشارك المواشي من الأغنام والماعز والجمال.

تم إنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية في عام 1983 لإدارة جميع أنواع الأنشطة في القطاع الزراعي ووضع سياسات لتنمية الموارد النباتية والحيوانية والسمكية، بما في ذلك تخصيص الأراضي. ومن أجل دعم الإنتاج الزراعي المحلي، تقدم "الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية" إعانات كبيرة إلى بعض الأنشطة الزراعية المختارة، ويوجه جزء من الدعم نحو

Geneva Mission to UN 2022 AST

توسيع نطاق الإنتاج الزراعي المحمي في الصوبات الزراعية، وتشجيع تكنولوجيا الري الموفرة للمياه، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري.

على مر السنين، شهدت دولة الكويت نمواً كبيراً في إنتاج الأغذية. وتشمل محاصيل الكويت، التي تزرع في معظمها في الوفرة والعبدلي والجهراء والصليبية، الطماطم والخيار والفلفل والبامية والفاصوليا الخضراء والكوسا والباذنجان والفراولة والبصل والملوخية والكزبرة والنعناع والبطيخ والبقدونس والملفوف والنعناس والشبت والقرنبيط والبطيخ والفجل الأحمر. ونباتات الجذور تشمل البطاطس والفجل والبنجر، بينما الخضروات متنوعة بما في ذلك البصل، والخضروات الورقية الخضراء. وقد زادت القيمة الإجمالية لمنتجات المحاصيل ثلاثة أضعاف من 2006-2007 إلى 2016-2017.

إن الهدف الرئيسي للسياسة العامة للدولة في مجال الزراعة هو توفير بعض الاحتياجات المحلية. ولتعزيز الأغذية المتاحة محلياً، تم تخصيص 500 قطعة أرض وتبلغ مساحة كل منها 50 ألف متر مربع، من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في العبدلي، لدعم إنتاج اللحوم والدواجن على وجه الخصوص.

كما بدأ تنفيذ مشروع فرني يتكون من 200 مزرعة متكاملة بهدف إلى زيادة النباتات وإنتاج المحاصيل ودعم الأنشطة الزراعية الأخرى مثل تربية الأغنام وتربية الأسماك والدواجن وغيرها من الأنشطة. ومع ذلك، يجرى إزالة 50 قطعة أرض، تبلغ مساحة كل منها 170 ألف متر مربع لتربية الماشية وإنتاج الحليب حيث أن الموقع الحالي يحوق طريقاً مقترحاً للسكك الحديدية.

لقد تزايدت ممارسات تربية الأحياء المائية استجابة لظهور المناطق الساحلية والبحرية المحمية. وقد تم تعويض انخفاض فرص الحصول على صيد الأسماك جزئياً بمشاريع تربية الأسماك، حيث توفر هذه المشاريع الأسماك والروبيان للسوق المحلية على مدار العام بأسعار معقولة، ومن بين هذه المشاريع مشروع تجريبي لاستزراع الأسماك العائمة في منطقة الخيران على مساحة 10 كيلومترات مربعة، حيث يتوقع أن تبلغ إنتاجية هذا المشروع ما بين 2000 و3000 طن من الأسماك سنوياً. ويتوقع أن يبلغ إنتاج مشروع جزيرة بوبيان المقترح 3000 طن من الأسماك و3000 طن من الروبيان و60 طناً من الطحالب البحرية.

تشمل المشاريع المقترحة الأخرى زراعة الأسماك البرية في الصليبية والوفرة والصبية، باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لاستزراع الأسماك، وسيشمل مشروع مزرعة الروبيان المقترح البالغة مساحته 8 كيلومتر مربع 300 حوض لتربية الروبيان ومحطتين لضخ المياه بطاقة إنتاجية متوقعة تبلغ 2000 طن من الروبيان سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مصنع لتكاثر الروبيان بطاقة سنوية تبلغ ستة ملايين يرقة روبيان.

يعتبر الاستزراع المائي مصدراً جديداً نسبياً ومحتملاً لإنتاج الأسماك في الكويت ويجري حالياً توسيعه ليكمل عمليات الاستنفاد المحلية من مصائد الأسماك. ويمارس نوعان من أنظمة الاستزراع المائي في الكويت: (1) زراعة البلطي النيلي في خزانات خرسانية باستخدام المياه قليلة الملوحة في المزارع

الزراعية، و(2) استزراع الأنواع البحرية مثل سمك الدنيس والقاروس الأوروبي والسبيط في أقفاص تقع في خليج الكويت.

أما بالنسبة للمناطق الخضراء، تنشط الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية في إنشاء الحدائق وكذلك مشاريع زراعة الأشجار والمساحات الخضراء على جوانب الطرق والساحات العامة. وفي هذا الصدد، هناك 134 حديقة عامة، و635 مشروعاً لزراعة الطرق الجانبية تمتد إلى ما يقرب من 1,700 كيلومتر. وتغطي مناطق المناظر الطبيعية حوالي 1.2 مليون متر مربع. وتنقسم المشاريع إلى 12 موقعاً بمساحة 34 ألف فدان، بالإضافة إلى عدد من الحدائق مثل السالمية بوليفار والوفرة والعبدلي.

-في النظم البيئية البحرية:

تخضع مصايد الأسماك التجارية في الكويت للمرسوم بقانون رقم 46 لعام 1980 (بشأن حماية الثروة السمكية)، وقد تم تنظيمها من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية (PAAFR) منذ عام 1983. فهي ثاني أهم الموارد الطبيعية في الكويت بعد النفط والغاز. بالإضافة إلى كونها مصدرًا متجددًا للدخل، فإنها تساهم في الأمن الغذائي.

- الأمن الغذائي العام:

لطالما واجهت دولة الكويت مجموعة فريدة من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي بسبب مناخها، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وندرة المياه. ومن المفهوم أن الاكتفاء الذاتي الكامل من الأغذية، أي البلد الذي ينتج جميع احتياجاته الغذائية، هدف غير عملي وغير قابل للتحقيق مع توقع استمرار الاعتماد على أسواق تجارة الأغذية الدولية. وقد أنشأ مجلس الوزراء لجنة وزارية للإشراف على وضع استراتيجية الاستثمار في مجال الأمن الغذائي في الكويت. وكان الاستنتاج الساحق للتقييم هو أن الكويت تتمتع حاليًا بمستوى عال من الأمن الغذائي.

إن الغذاء متاح بسهولة ويمكن الوصول إليه لجميع المقيمين، وتصنف الكويت دوليًا كواحدة من أكثر البلدان أمانًا غذائيًا بفضل ظروفها الاقتصادية وسياستها الحكومية. حيث تمتلك الكويت سهولة الوصول إلى أسواق الأغذية العالمية، وبرنامج دعم غذائي حكومي سخي، واحتياطيات استراتيجية كبيرة من السلع الغذائية الأساسية، ومع ذلك، فقد تم تحديد فرص لتحسين الكفاءة من خلال استخدام الحوافز والإصلاحات، بما في ذلك إصلاح نظام الإعانات، وخفض الهدر الغذائي، والتشجيع على زيادة الكفاءة من خلال المنافسة داخل سلسلة التوريد.

7- يرجى توفير أي معلومات إضافية تعتقدون أنها مفيدة لدعم إجراءات المناخ التي تعزز الإعمال الكامل للحق في الغذاء

أصدرت دولة الكويت في عام 2021 خطة التكيف الوطنية مع آثار تغير المناخ والتي تعتبر تقييم لهشاشة القطاعات من جراء تغير المناخ، والتي تتضمن استراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لزيادة

Geneva UN Mission to UN 22.12.2022 13:30 AST

المنعة والمرونة في وجه التحديات المناخية وزيادة القدرات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. وتتضمن خطة العمل الوطنية وصفا للحالة البيئية في الدولة، وأهم القطاعات المتأثرة بالتغيرات المناخية. كما تحتوي على تقييم لمخاطر التغير المناخي، الاضافة الى ذلك تم وضع مؤشر لمدى هشاشة القطاعات وفقا للمنهجيات العلمية المعتمدة عالميا. وعلى هذا الأساس، تم إتباع نهج هرمي تسلسلي لتحديد الاثار الاجتماعية والاقتصادية لمخاطر التغير المناخي. كما وتم تحديد أهم المخاطر المادية المترتبة على القطاعات الأساسية. وعليه، تم تحديد الجهات المعنية بالعمل وفقا لكل قطاع وما يترتب عليه من مخاطر. وتم تحديد آلية تنسيق وطنية لتنفيذ مجموعة من المبادرات الوطنية لحماية القطاعات الحيوية المختلفة من مخاطر التغير المناخي. وعليه، تم بناء برامج مستقبلية تتعامل مع المخاطر المختلفة الخاصة بالقطاعات، وعلى فترات زمنية متفاوتة. والتزمت الحكومة الكويتية ممثلة بالهيئة العامة للبيئة، بضمان تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بها، بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخرى.

وعلى الرغم من صعوبة التعامل مع مخاطر التغير المناخي نظرا لتشعبها وتأثرها على أكثر من قطاع، الا انه تم اقتراح برامج مستدامة لزيادة المنعة وبناء القدرات الوطنية لمخاطر التغير المناخي و آثاره السلبية. وتركز البرامج المقترحة المرتبطة بالقطاعات الحيوية الاربع على الممارسات الإدارية والفنية والتقنية والتخطيط لاستخدام الأراضي وإدارة المياه وحماية صحة الانسان وتحديد المبادرات على المدى القصير والمتوسط والطويل للتكيف مع التغير المناخي. ومن النتائج المتوقعة، برنامج مراقبة مستمر شامل من خلال البيانات والمعلومات البيئية الضرورية لمراقبة التغيرات المناخية وتقييم اثارها على دولة الكويت بشكل مستمر، بالاشتراك مع جميع الجهات المعنية كالقطاع الأكاديمي، والخاص والجهات غير الحكومية الفاعلة في مجالات التكيف مع التغير المناخي.

Geneva KW Mission to UN 2022 Ask

استبيان يتعلق بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 9/50 بشأن

حقوق الإنسان وتغير المناخ

1- يرجى وصف من خلال أمثلة وقصص ملموسة كيف يؤثر تغير المناخ على الإعمال الكامل للحق في الغذاء الكافي في بلدكم.

2- يرجى توفير ملخص حول أي معلومات ذات الصلة تجسد كيف أن تغير المناخ يؤثر بشكل سلبي على الإعمال الكامل للحق في الغذاء مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز، بما في ذلك الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز.

3- يرجى وصف أي تدابير معينة اتخذته حكومتكم، بما في ذلك، السياسات، أو التشريعات، أو الممارسات، أو الاستراتيجيات، تمتثل إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز نهج للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، شأنها شأن الخسائر والأضرار، التي تضمن التمتع الكامل والفعال بالحق في الغذاء. كما يرجى الإشارة إلى أي آليات ذات الصلة تكفل المساءلة عن هذه الالتزامات وتشمل وسائل تنفيذها.

4- يرجى وصف أي آليات أو أدوات متوفرة حاليا لقياس ورصد آثار تغير المناخ على الإعمال الكامل للحق في الغذاء.

5- يرجى تحديد وتوفير أمثلة عن ممارسات واعدة وتحديات في تعزيز وحماية وتحقيق الإعمال الكامل للحق في الغذاء في سياق التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

6- يرجى إدراج أمثلة وممارسات واعدة وتحديات التي تسلط الضوء على التعاون والنهوج الدولية والمتعددة التي تعزز الإعمال الكامل للحق في الغذاء.

7- يرجى توفير أي معلومات إضافية تعتقدون أنها مفيدة لدعم إجراءات المناخ التي تعزز الإعمال الكامل للحق في الغذاء.

Geneva KW Mission to UN 17.02.22 12:42:30 AST